تبيين الحق

بين

التصحيح والتجريح

تأليف

عاطف بن عبد المعز الفيومي

مكتبة منهاج النبوة

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١٢ م

مكتبة

منهاج النبوة

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمةً للعالَمين، نبيِّنا محمَّد – صلَّى الله عليْه وآله أجمعين.

أما بعد:

إنَّ الوقوف على آيةٍ واحدة من كتاب الله – تعالى – من عشرات الآيات، تكفي بأن تبيّن لنا مكانةَ هذا الكتاب المنزَّل، وبيان شريعته الغراء: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٩].

وإن الناس في أخذهم للقرآن والسنة، وتطبيقهم للشريعة وأحكامها، قد تزل أقدامهم في مسائل بجهل أو بهوى، أو بسوء فهم.

وإن بعض طلاب العلم وشيوخه قد يقع منهم ذلك ولا بد لأنهم غير معصومين، فقد يزل العالم باجتهاده، أو غياب الدليل عنه، أو بسوء الفهم له، أو بتأويله، وقد يُرد عليه في ذلك.

وفي هذه الكلمات نناقش بعضًا من هذه القضية المهمة، خاصة أنها تتعلق بنقد العلماء والدعاة، وهي ظاهرة انتشرت كثيرًا في الآونة الأخيرة بين بعض شبابنا من أبناء الاتجاه السلفي، وهذه الكلمات لبحث هذه المسألة، وقد سميت هذا الرسالة "تبيين الحق بين التصحيح والتجريح" والله الهادي إلى سواء السبيل.

وكتبه

أبو شهاب الدين

عاطف بن عبد المعز السُلمي الفيومي

فيصل - الجيزة - مصر

أولاً: منهج واضح

مما لا ريب فيه في عقيدة أهل السنة والجماعة أن البشر غير معصومين من مقارفة الخطأ والوقوع فيه أحيانًا، وأنه لا معصوم سوى أنبياء الله ورسله - عليهم السلام - وهذا معلوم من الدين والعقل بالضرورة، فكل بني آدم خطاء، إلا مَن رحم الله منهم؛ ولهذا جاء في النصوص الشرعية ما يبيِّنه ويؤكِّده؛ فمنها حديث أنس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((كل بَنِي آدم خطَّاء، وخير الخطَّائين التوَّابون))؛ رواه الترمذي، وابن ماجه، والدارمي.

وكذلك من المسلَّمات الشرعية في عقيدتنا عندما يصدر الخطأ من أحدٍ ما أن يصحح الخطأ بالنصيحة الطيبة، والتوجيه السديد، والحكمة البالغة، والموعظة الحسنة، وهذا ما دلت عليه كثير من النصوص الشرعية؛ كما قال - تعالى -: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ

بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥].

* * *

ثانيًا: انحراف عن جادة المنهج

لكننا نرى في هذا الزمان أمرًا آخر؛ حيث إن البشر لا ينفكُّون عن خطأ في معصية، أو زلَّة في اجتهاد، أو متابعة للهوى، أو جهل بالحكم الشرعي، إلا أنه وجد فريق من بعض طلاب العلم قد أُصيبوا بنوع من الانحراف العلمي والسلوكي في مسألة النصيحة وتصحيح الأخطاء، وقد أصيبوا بلُوثَةٍ من فتنة خطيرة وهي "السب والتبديع" - بحق وبغير حق - لمن خالف طريقهم أو شيخًا من شيوخهم، أو اجتهد في أمر يخالف قولهم فيها، وهم يظنون أنهم يُحسِنون صنعًا، وعن الحق يجاهدون دفعًا، وهذا حقًّا غاية الافتتان، ومقارفة التبديع والبهتان.

إننا نقول: إنه لا يسلم عالِمٌ أو مجتهِد أو طالب حق وعلم من زلةٍ أو خطأ ما، ما دام يسعى في اجتهاده بأمرين:

الأول: يريد الحق بحق.

الثاني: يجتهد في بحثه للوصول للحق في ضمن معالم أهل السنة والجماعة وأصولها.

وعلى أهل العلم أن يبيِّنوا للناس الحقَّ في المسائل النازلة وغيرها، وأن يبينوا القول الخطأ إذا خالف إجماعًا أو شرعًا، أو كان شذوذًا من الاجتهاد والقول، وهذا لا غبار عليه.

إلا أن فتنة "السب والتبديع" أو "غلاة التجريح" والرمي بالبهتان، ومدرسة الهَدْم بالكلية لمن خالف طريقهم وقولهم - أصبحتْ ذات خطر كبير، فهؤلاء قد أَبْعَدوا النَّجْعَة عن سبيل الهُدَى والحق وأهل السنة، ظنًّا منهم حماية الحق والسنة من كل ضالٍّ مبتدع.

فتراهم إذا وافقهم عالِمٌ في مسائلهم، وَصَفُوه بألفاظ جيِّدة، فيها نوع تزكية ورفعة لمكانته، فيصير على قولهم "شيخنا، وعالمنا، وفقيه الأمة، وبقية السلف"، وغيرها كثير مما هو معروف من أقوالهم، ولا

يلتفتون إليه إذا صدر منه خللٌ أو خطأ، بل يُغمِضون عنه الطرف أدبًا زعموا.

وأيضًا على النقيض من هذا يصفون مَن خالف طريقهم واجتهادهم من أهل السنة والجماعة بألفاظٍ تدل على إسقاطه، ونزول مكانته؛ مثل قولهم: "مبتدع، وضال، مخالف، وفاسق، ومتروك، وليس بشيء، وخارجي، لا يُعرف، ليس على المنهج، من أهل الموازنات".

إلى غيرها من الأقوال المشتملة على نوع من التبديع والتفسيق والتجهيل، والرمي والقذف، في كل مخالفة لهم غالبًا.

وهؤلاء لديهم إشكالات في طريقة منهجهم في تبيين الحق، وتوضيح الخطأ ورده لغيرهم؛ حيث إنهم غالبًا:

لا يجتهدون بحثًا شاملاً في معرفة مذهب أهل السنة وأقوالهم في المسألة، ولا يعرفون جملةً خلاصةَ ما عليه الجمهور عامة، والجمهور

من أصحاب المذاهب الفقهية خاصة؛ ولهذا كل مخالف ومخالَفة عندهم انحراف عن المنهج، لا عن القول الفقهي.

ولا يسيرون مع الدليل ربما إلا ما سدَّد قولهم وصوَّبه، ثم باقي الأدلة إما أن تعمم، أو تخصص، أو يتأوَّلوها.

ثم إذا عَرَفوا ما سبق من القول والدليل وحكم الفقهاء، وكانوا على صواب فيها، عندئذٍ يكون المخالِف لذلك القول مخالفًا عندهم لما عليه السلف الصالح، ومن ثَمَّ يستلزم الأمر بالمخالفة الأمر بالتبديع والتفسيق أحيانًا، وكذا الرمي بالخروج.

وأمر آخر أنهم لا يتعاملون مع الواقع والمرحلة التي تمر بها أمة الإسلام، ولا ينشغلون بقضايا المسلمين وهمومهم، اللهم إلا لذر الرَّماد في العيون.

وأيضًا لا يُسْقِطون الحكم الشرعي على حقيقته؛ من حيث تقديم النصيحة بحكمة بالغة، وأدب جم للمخالف، وقد أمر بها الكتاب والسنة، حتى مع أهل الكفر من أهل الكتاب.

وليت شعري ماذا يفعل شيخ الإسلام ابن تيميَّة لو عاصر هؤلاء، وهو الذي كان يظهر محاسن المخالف، مع إنكاره عليه في خطأ فعله أو قوله، ومثله ابن القيم، كما فعل مع الهَرَوِي في "منازل السائرين"، وسماه "شيخ الإسلام".

ومن أوهامهم أيضًا التقليد الذي لا خلاف فيه ولا معه، وهذا خلاف منهج طلب العلم والاجتهاد، فهم يقلدون شيوخهم في كل قول واجتهاد، وإذا تقرر الحق لأحدهم رمَوه وقذفوه بالمخالفة.

وقد بيَّن خطرَ هذا شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة - رحمه الله - فقال: "وليس لأحد أن يُنصِّبَ للأمة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها، غير النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا يُنصِّب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي، غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعلِ أهل البدع الذين ينصِّبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرِّقون به بين الأمة، يُوَالُون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون"؛ [مجموع الفتاوى].

ومن أوهامهم أن يَحسَبُوا كلَّ مَن وافقهم بقولٍ - وليس بمشتهر عندهم - أنه على مذهبهم وقولهم، وكما قال أحد الفضلاء يومًا: "إنك إذا وافقتهم في قولهم ١٠٠٪،فأنت السلفي الأثري حقًّا، وإذا خالفتهم في ١٪ كنتَ المبتدعَ الضال...".

وهذا فيه وجه شبه بالتصوف وشيوخه ومريديه في تقليدهم واتباعهم.

ومن أوهامِهم الكبيرةِ اعتقادُهم أنهم أصحاب الحق المطلَق، والقول الأوحد، والمنهج الذي لا خلاف عليه، مع أن الشافعي وغيره من أئمة السلف كانوا يقولون: "قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب"، أما هؤلاء، فقولهم الصواب المطلق، ولو لم يصرحوا بذلك.

ومن أوهامهم الانتقائيةُ في المسائل الاجتهادية وغيرها، مما يقبل الاختلاف فيها سعة، حتى إنهم ينقلوا لأحد أهل العلم كلامًا يؤيد

قولهم في مسائل، ثم لا ينقلون عن نفس الشيخ أو العالم الكلام الآخر، في بيان خطر منهجهم ومسلكهم في التبديع.

ومن أوهامهم البعد عن الاشتغال بالسياسة مطلقًا، وهذا خلاف منهج أهل السنة والجماعة؛ حيث إن السياسة الشرعية جزء من الإسلام، وإن أخطأ بعض المشتغلين بها.

إنما الأَوْلَى عندهم الانشغال بالعلم وحده، وفهم الكتب وحفظ المتون، وترك الأمة تضيع، والشهوات تجرف الشباب والفتيات.

وحسبهم أنهم حرَّاس الشريعة، وحماة السُّنة وحدهم، ولا أدري أين تقليدهم لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، الذي كان آيةً في الجهاد العلمي، في نشر السنة وقمع البدعة، وآية في الجهاد العملي بالسيف ضد أعداء الإسلام وأهله.

وأعجب من هذا أن القوم متفرقون متحزبون أيضًا، كلٌّ حول شيخه ومعه، ويرد بعضهم على بعض، ويجادل بعضهم بعضًا، ويتناحرون تناحرًا شديدًا، حتى أن الرجل ليسأل: لو أردت

الانضمام للسلفيين، يا ترى من صاحب الحق في جميع هؤلاء؟ فتصيبه الحيرة والألم، لما يرى من اختلافهم وتناحرهم وتحزبهم حول شيوخهم ومعهم بحق وبغير حق.

* * *

ثالثًا: نداء المحب لشبابنا

ونحن نقول لهؤلاء الشباب:

رويدًا مهلكم يا طلاب العلم وشباب الإسلام، لقد أخطأتُم الطريق في الاتباع والتعديل، مهلاً يا شبابنا، تعلموا "الأدب قبل الطلب"، وتزيَّنوا بأخلاق الإسلام الجليلة، وآداب طلب العلم النبيلة، فلا خيرَ في علم لا يتبعه الأدب.

اعَرَفوا للعلماء والأشياخ حقَّهم، والزموا أبوابَ الأكابر المشهود لهم، ولا خلاف بين الأمة على إمامتهم، ولا تلتقطوا من فتاواهم وأقوالهم ما يسدِّد قولكم، وتتركون ما خالفه.

واعلموا أنكم على فتنة عظيمة، وانحرافات جسيمة، فسارعوا بالهُدَى والسنة توبة، وبمنهج السلف سبيلاً، لقد كان طلب الأدب مقدَّمًا عندهم على طلب العلم، فهذا الإمام مالك يقول لفتى من قريش: "يا بن أخي، تعلم الأدب قبل أن تتعلم العلم".

وقال إبراهيم بن حبيب بن الشهيد: قال لي أبي: "يا بني، ائتِ الفقهاء والعلماء، وتعلم منهم، وخذْ من أدبهم وأخلاقهم وهَدْيِهم، فإن ذاك أحبُّ إليَّ لك من كثير من الحديث".

وقال بعضهم لابنه: "يا بني، لأن تتعلَّمَ بابًا من الأدب أحبُّ إليَّ من أن تتعلَّم سبعين بابًا من أبواب العلم".

بل وهذا الحسين بن إسماعيل يقول: "سمعت أبي يقول: كنا نجتمع في مجلس الإمام أحمد زهاء على خمسة آلاف أو يزيدون، أقل من خمسمائة يكتبون، والباقي يتعلمون منه حسن الأدب وحسن السمت".

وقال مخلد بن الحسين لابن المبارك: "نحن إلى كثير من الأدب أحوج منا إلى كثير من الحديث".

نعم أنا معكم؛ الخطأ لا بد أن يُرَدَّ عليه، وأن نحذِّر الناس منه، نعم معكم أننا نحذر من أهل البدع والأهواء، نعم نحارب البدعة وأهلها، وننشر السنة وفضلها.

ولا يشك عاقل أن هناك بعض المواقف والفتاوى التي في بعضها ضعف، وفي بعضها الآخر هوى أو شذوذ، كالقول بإباحة ربا البنوك المعاصر، وجواز آلات المعازف والغناء، وجواز لبس السراويل "البنطلون" للنساء، وكذا الإضرابات والاعتصامات، ودخول الأحزاب السياسية والبرلمانات، ومشاركة العملية الانتخابية، وغيرها من هذا الباب، مما ينبغي أن يظهر فيه وجه الحق بالبرهان، أو مما يكون ضعيفًا أو مرجوحًا.

لكن ليس الطريق إلى بيان ذلك بما أنتم عليه الآن، وأصدُقُكم القول: إنكم لو أحسنتم الأدب مع المخالف لأصبتم بذلك خيرًا عظيمًا؛ من قَبولِه نصيحتَكم له، واعترافه بخطئه لو كان، وفتح الطريق معه للتعاون على الخير وفعله، وإحياء الأخوَّة الإيمانية والتراحم بين أهل السنة والسلفية، وعليكم بالجماعة، وهي السواد الأعظم لأمة الإسلام؛ لأن مَن شذَّ، شذَّ في النار.

* * *

رابعًا: خطر البدع وأهلها

ليس من خلافٍ بين أهل السنة والجماعة في خطر أهل البدع والأهواء والتحذير من شرورهم؛ إنما الخلاف في تنزيل أصول أهل البدع على مَن ينتمي لأهل السنة، زاد في خطئه أو نقص؛ فهذا يبدِّعهم، وآخر يعتذر عن خطئهم، وثالث يتوقَّف فيهم، فهل كل مَن خالفك أو خالف شيخَك باجتهاد سائغ، أو باجتهاد بأصول أهل السنة، ثم وافق ربما بعض أهل البدع، هل يصير ضالاً مضلاً، مبتدعًا خارجًا؟!

اجتهد ابنُ حجر العسقلاني الإمام، وكذا الإمام النووي، فوافقوا تأويل الصفات مع الأشاعرة؛ فهل يكونون مبتدعين، أو أن اختلافهم كان عن خطأ بالاجتهاد؟!

فإذا كان الخطأ بالاجتهاد عفا الله عنهم، فلِمَ لا نُنْزِل ذلك على إخواننا وندعو لهم بالحسنى ومعرفة الحق، مع المناصحة الصادقة، لا

التشهير الفاضح باسم التحذير من أهل البدع؛ "فهل كل مجتهد مخطئ مبتدع؟!"، وقد اختلف الأئمة الأطهار مع بعضهم، ومع ذلك كان كل منهم يصلِّي خلف الآخر؛ كالشافعي، وأحمد، ولم يفسقه أو يبدعه أو يضلله.

أما جهابذة القرون المتأخِّرة فيختلفون، ثم يبتعدون، ثم يفسقون، ثم يبدعون، ثم في النار يَقذِفون، ويقولون: الدليل، قال الله تعالى، قال رسوله، قال السلف!

أحسنتَ بُنَيَّ؛ لكن هذا العلم ليس لك؛ إنما لأصحاب العلم الواسع، والتاريخ المشرق، والربانية الخالصة، والتجرُّد من الهوى وضيقِ الأفق.

كان الأئمة بالأمس يحذِّرون الأمة من التقليد الأعمى والتعصب المذهبي، فكيف لو رأوا اليوم دعاوى التعصب الشخصي بدعوى التمسك بالشريعة ومذهب السلف؟!

عَجِبتُ حقًّا من أمة تَجعلُ ولاءها وبراءها للأشخاصِ، وليس لمنهج الإسلام العظيم، وما نحن فيه الآن من فتنة بين طلاب العلم من مراحل مرض هذه الأمة، وغدًا تنقشع الغمة كما انقشع التعصب الأعمى للمذاهب والتقليد، ولكن صغار العلم لا يفقهون.

يقول أحدهم: هذا ضال، وهذا فاسق، وهذا مبتدع، وهذا خارجي، والآخر قطبي، وهذا وهذا... إلخ.

ولو سألناه: ومَن أنت؟ قال: "أنا سلفي أثري"، عجيبٌ أمرُكم يا طلاب العلم؛ إنما وكِّلتم بتبليغ العلم، ولم تكلَّفوا بالحكم على الناس ظاهرًا وباطنًا.

يا شباب الخير والسنة:

نحن لا نمانع أحدًا من أهل العلم والفضل بيان الهدى والسنة للناس، ولا نمانع من بيان البدع ومنهاج أهلها، بل هذه عقيدتنا البيان والتوجيه والتحذير، ومن ذا الذي يستطيع إنكار البدع

وخطرها على أهل الإسلام والتوحيد، وقد جاءت آثار كثيرة في السنة النبوية، وعن السلف الصالح في ذم البدع وأهل الابتداع منها:

ما جاء في الحديث الصحيح: "من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد".

وهذا رسول الله - صلى الله عليه وسلم – قد تبرأ منهم فقال: "ومن رغب عن سنتي فليس مني".

وقد ذكر ابن سعد - رحمه الله - في طبقاته أن أبا بكر - رضي الله عنه - قال: "أيها الناس إنما أنا متّبع، ولست بمبتدع، فإن أحسنت فأعينوني، وإن زغت فقوِّموني".

وقال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -: "اتّبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم، كل بدعة ضلالة".

وقد تبرأ ابن عمر من "القدرية" حيث قال لمن سأله عنهم: "فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني".

وقال الإمام الشافعي – رحمه الله –: "حُكْمي في أصحاب الكلام أن يُضربوا بالجريد، ويُحملوا على الإبل، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأخذ في الكلام".

وقال الإمام أحمد – رحمه الله –: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، والاقتداء وترك البدع، وكل بدعة ضلالة، وترك الخصومات، والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين".

وقال أيوب السختياني: "ما ازداد صاحب بدعة اجتهادا إلا ازداد من الله بعدًا".

وعن سفيان الثوري قال: "من جالس صاحب بدعة لم يسلم من إحدى ثلاث: إما أن يكون فتنة لغيره، وإما أن يقع بقلبه شيء

يزل به فيدخله النار، وإما أن يقول: والله لا أبالي ما تكلموا بـه، وإني واثق بنفسي، فمن يأمن بغير الله طرفة عين على دينه سلبه إياه".

وقال سفيان الثوري: "إن البدعة أحب إلى إبليس من المعصـية لأن البدعة لا يتاب منها والمعصية يتاب منها".

وقال حسان بن عطية المحاربي: "ما أحدث قوم بدعة في دينهم إلا نزع الله من سنتهم مثلها، ثم لم يعدها إليهم إلى يوم القيامة".

وبعد هذا فقد علمتم أننا لا نُهوّن مـن شـأن البـدع وخطرهـا، لكن الـذي نمانعـه فتنـة "السـب، والتفسـيق، والتبـديع، وسـلاطة اللسان"، فهناك فرق بـين بيـان الحـق بالـدليل والبرهـان وبلاغـه، ونصيحة المخطيء، وبين طول اللسان بالسب والقـذف، هـذا لـيس من منهجنا، ولا من ديننا، فبينوا الحق للناس لكن بـأدب إسـلامكم وأخلاقكم، وهل دينكم إلا مكارم الأخلاق، حتى مع المخالف.

* * *

خامسًا: شبهات وردها

وقد يقول البعض لا بد من الشدة مع أهل البدع، نعم لا بد منها، فهم خطر على منهج الإسلام وعقيدته، لكن هل "السب وطول اللسان"، هو التفسير الصحيح لمعنى الشدة؟!

وهل هو من الإسلام؟!

وهل جل علماء المسلمين اليوم - من أهل السنة - من أهل البدع والمجروحين؟!

وهل ينطبق عليهم شروط أهل الابتداع التي نؤكد بها يقينًا أنهم من أهل البدع والضلال! ومطلق الكلام هنا لكل شبابنا.

وقد يقول قائل: إن علم الجرح والتعديل لا يزال قائمًا ولا بد منه، ونحن نقول إن علم الجرح والتعديل إنما وضعه أئمة الإسلام والسلف لحماية السنة النبوية والأحاديث من عبث وتدليس الرواة

والكذابين، وتجريح أهل الحديث للرواة ليس كتجريح اليوم، الـذي لا يدخل في نطاق علم الحديث لا من قريب ولا من بعيد.

ولو نظرنا إلى صحيحي البخاري ومسلم - رحمهما الله - لرأينـا الإمامين يرويان بعض الأحاديث عن بعـض أهـل البـدع كالشـيعة وغيرهم، لأن الراوي ثقة في باب الرواية والنقل، أو لكـون بعضـهم سمع قبل دخول البدعة على عقيدته، أو لغيرها من الأمور.

أما بعض أهل زماننا فيمنعون نقل العلم والتلقـي مطلقًـا، مـن بعض إخوانهم من أهل السنة، لكـونهم رأوا أنهـم مبتدعـة في أمـور وأمور.

وقـد يقـال أيضًـا: لا زال السـلف يبينـون للنـاس ويجرحـون الكذابين والمبتدعين جملة، ونحن نقول نعـم وهـذا لا بـد منـه لبيـان الحق أولًا، ثم للتحذير لعامة الناس ثانيًا، لكن هل ما يحـدث اليـوم من بعض إخواننا، هو جرح وتعديل؟!

أم هدم وتجريح، وطعن وتبريح لجل أهل العلم والسنة، مع كوننا نخالف هؤلاء أيضًا فيما اجتهدوا فيه وزلوا، ولم يعد أمام شبابنا إلا بعض من أهل العلم والسنة والحق زعموا.

إن الله أمرنا بألا نسب آلهة المشركين، من باب سد الذرائع، حتى لا يتجرأوا على سب ديننا وربنا سبحانه، فقال تعالى: "وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ" [الأنعام: ١٠٨].

وأمرنا ألا نجادل أهل الكتاب إلا بالحسنى مع كفرهم، فقال تعالى: "وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" [العنكبوت:٤٦].

ولننظر ما فعل سيدنا عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - مع أهل البدع من حسن الحوار بذكاءٍ وفطنة، وكذلك إلجامهم بالحجة والبرهان، حتى رجع كثير منهم للحق والسنة، وحسن الفهم.

وقد يقول قائل: إن استدلالهم على جواز الخروج على أئمة الجور بخروج الإمام الحسين، وعبد الله بن الزبير، وسليمان بن صرد ، وسعيد بن جبير - رضي الله عنهم - وغيرهم من الصحابة والتابعين، استدلال فيه نظر.

ونحن نقول نعم إن عقيدة أهل السنة والجماعة بينت هذا الأمر، ووجوب النظر فيها إلى اعتبار المصالح والمفاسد، والصبر فيها أولى ولا ريب.

لكن باعتبار آخر لو قلنا أنها كانت اجتهادات منهم - رضي الله عنهم جميعًا -، فالسؤال هنا، وهل لما خرجوا باجتهادهم سماهم أهل العلم والناس في زمانهم بالمبتدعة وأهل الزيغ والضلال والخروج؟

أم قالوا اجتهدوا وتأولوا والحق مع غيرهم، نعم هـذا هـو أدب معهم لعلو مكانتهم ومكانهم، وليفهم من فعلهم هـذا عـدم تبـديع المخالف لمخالفته، لأنه ليس كل خروج يسـمى صـاحبه مبتـدعًا أو ضالًا.

ثم أليس هؤلاء هم السلف الصـالح الـذين ندنـدن باتبـاعهم، أليس منهم من خرج مجتهدًا أو متأولًا أو غير ذلك، أم الذين خرجوا أناس غيرهم!!

وكذلك، نقل بعض أهل العلم، أن الخروج على أئمـة الجـور لم يكن اجتهادًا من السلف، بـل كـان مـذهبًا يرونـه، ثـم بعـد انعقـاد الإجماع عند بعض أهل العلم بعدهم تركـوا الأخـذ بـه لمـا فيـه مـن المفاسد.

قال الإمام الحافظ بن حجر – رحمه الله – كما جاء في "الفتح": "لقد كان السيف مذهب للسلف قديم".

وقال الإمام الداوودي: "الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب وإلا فالواجب الصبر". [فتح الباري: 8/ 13].

ويقول الإمام بن حزم في إنكار دعوى الإجماع: "لعمري انه لعظيم أن يكون قد علم أن مخالف الإجماع كافر فيلقي هذا إلى الناس، وقد علم أن أفاضل الصحابة وبقية الناس يوم الحرة خرجوا على يزيد بن معاوية وأن ابن الزبير ومن اتبعه من خيار المسلمين خرجوا عليه أيضًا رضي الله عن الخارجين عليه، ولعن قتلتهم، وأن الحسن البصري وأكابر التابعين خرجوا على الحجاج بسيوفهم، أترى هؤلاء كفروا بل والله من كفرهم أحق بالكفر منهم ،ولعمري لو كان اختلافا يخفى لعذرناه، ولكنه أمر مشهور يعرفه أكثر العوام في الأسواق والمخدرات في خدورهن لاشتهاره، فلقد يحق على المرء أن يخطم كلامه، وأن يزمه إلا بعد تحقيق وميز، وأن يعلم أن الله تعالى بالمرصاد، وأن كلامه محسوب مكتوب مسئول عنه يوم القيامة، وعن

كل تابع له إلى آخر من اتبعه عليه وزره" [مراتب الإجماع ص ١٧٨].

مع الفارق أيضًا بينهم وبين أئمة الجور في زماننا الذين بدلوا أحكام الشريعة والإسلام، وعطلوها، وحكموا قوانين الطاغوت، والله تعالى يقول: "أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكمًا لقوم يوقنون" .

قال الإمام ابن كثير: في تفسير قوله تعالى" أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون" ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيزخان الذي وضع لهم الياسق ، وهو عبارة عن كتاب

مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بينه شرعا متبعا يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير" [تفسير بن كثير: 2/ 119].

وقال العلامة محمد أمين الشنقيطي: "وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على ألسنة رسله – صلى الله عليهم وسلم –، أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته، وأعماه عن نور الوحي مثلهم" [أضواء البيان: 3/ 259].

وقال العلامة ابن باز – رحمه الله –: "كل من زعم أن تحكيم القوانين الوضعية المخالفة لشرع الله أمر جائز أو أنه أنسب للناس

من تحكيم شرع الله، أو أنه لا فرق بين تحكيم شرع الله وتحكيم القوانين التي وضعها البشر المخالفة لشرع الله عز وجل فهو مرتد عن الإسلام، كافر بعد الإيمان". [مجموع فتاوى بن باز: 18/ 325].

إذن كيف يقال أن الخروج على أئمة الجور ليس بمذهب السلف بإطلاق، وحقيقة القول أننا نرى بالصبر وعدم الخروج عليهم، والسعي للإصلاح بما يحقق الخير والشرع معًا.

لكن الذي ننكره هو دعوى الإجماع المطلق، وكأن المسألة قولًا واحدًا، دون اعتبار لفعل وقول بعض السلف، ورميها بالاجتهادات، وأيضًا ننكر إطلاق التبديع والتجريح لمن اجتهد فخرج على إمامه، فهذا غلو في المسألة.

وعلينا أن نفرق بين عقيدة أهل السنة والجماعة في الخروج على الإمام العدل، الذي أقام الدين والشرائع للناس، وبين كلامهم في أئمة الظلم والجور، كما قال الإمام أحمد في " أصول السنة": "ولا

يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم". [انظر مجموع الفتاوى].

إن الناس أمام منهجنا ثلاثة أقسام:

إما فريق نبغضه من كل وجه، وهم أهل الكفر والمنافقين، وإما فريق محبوب من كل وجه، وهم الأنبياء والرسل – عليهم السلام – ، ثم من شهد لهم الله ورسله بالصلاح والجنة، وإما فريق يحب من وجه ويبغض من وجه، وهم بقية أهل الإسلام والقبلة، وهذا الفريق لما غلب عليه من حاله، فمن غلب خيره على شره، غفرت عيوبه في بحار حسناته، ورجونا له التوبة والغفران من الله، مع تركتنا لزلته وبدعته، ومن غلب شره على خيره عومل به.

سادسًا : كلام أهل العلم وإنصافهم

واسمعوا يا شبابنا ماذا يقول أهل العلم والبصيرة، وكيف يكون إنصافهم لغيرهم، حتى وإن أخطأ بعضهم باجتهاد أو نظر، أو تأويل، ضمن دائرة أهل السنة والجماعة:

قال الحافظ ابن عساكر: "واعلم - يا أخي - وفَّقنا الله وإيَّاك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتَّقيه حقَّ تقاته، أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتكِ أستار منتقصيهم معلومة، ومن أطلق لسانه في العلماء بالثَّلْب، ابتلاه الله قبل موته بموت القلب".

وهذا الإمام ابن القيم - رحمه الله – يبين صفة أهل الغربة ومنهجهم: "ومن صفات هؤلاء الغرباء الذين غبَطَهم النبيُّ - صلى الله عليه وسلم -: التمسكُ بالسنةِ إذا رَغِب عنها الناس، وتـرْكُ ما أحدثوه وإن كان هو المعروف عندهم، وتجريدُ التوحيد وإن أنكر ذلك أكثرُ الناس، وتـرْكُ الانتساب إلى أحد غير الله ورسوله، لا

شيخ، ولا طريقة، ولا مذهب، ولا طائفة، بل هؤلاء الغرباء منتسبون إلى الله بالعبودية له وحده، وإلى رسوله بالاتباع لما جاء به وحده، وهؤلاء هم القابضون على الجمر حقًّا، وأكثرُ الناس - بل كلهم - لائم لهم، فلغربتهم بين هذا الخلق؛ يعدونهم أهل شذوذ وبدعة ومفارقة للسواد الأعظم".

وقال ابن الأذرعي: "الوقيعة في أهل العلم - لا سيما أكابرهم - من كبائر الذنوب".

وقال ابن المبارك: "مَن استخفَّ بالعلماء ذهبتْ آخرته، ومن استخفَّ بالأمراء ذهبتْ دنياه، ومن استخفَّ بالإخوان ذهبتْ مروءته".

وقال أبو سنان الأسدي: "إذا كان طالب العلم قبل أن يتعلم مسألة في الدين، يتعلم الوقيعة في الناس، متى يفلح؟!".

وقال الحسن بن ذكوان لرجلٍ تكلَّم عنده على أحد الناس: "مَه؛ لا تذكر العلماء بشيء فيُمِيت الله قلبَك".

ونعود إلى الإمام ابن القيم -رحمه الله- في "إعلام الموقعين" وهو يبين حال العالم الصالح، وكيف يكون حالنا معه إذا زلت قدمه: "ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور؛ بل مأجور؛ لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدد مكانته وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين".

إذن هو أثبت للعالم عدة صفات:

منها: العلم والصلاح والمكانة.

ومنها: الاجتهاد وإن زل فيه ولم يصب الحق، وأنه مأجور عليه.

ثم بين كيف نتعامل معه، وذلك بأمرين:

الأول: ألا يتابع على زلته أو بدعته، فأثبت له الخطأ، لكنه غير مقصود منه، لكن اجتهاده أوصله إليه.

الثاني: ألا تهدد مكانته وإمامته بتشهير أو غيره لمجرد زلته.

ثم يقول أيضًا: "من قواعد الشرع والحكمة أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر، فإنه يحتمل منه ما لا يحتمل من غيره، ويعفى عنه ما لا يعفى عن غيره، فإن المعصية خبث، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث؛ بخلاف الماء القليل فإنه يحمل أدنى الخبث، وهذا أمر معلوم عند الناس مستقر في فطرهم أن من له ألوف الحسنات فإنه يسامح بالسيئة والسيئتين ونحوها، والله سبحانه يوازن يوم القيامة بين حسنات العبد وسيئاته؛ فأيهما غلب كان التأثير له". [مفتاح دار السعادة: ١-١٧٦].

وقال أيضًا: "فلو كان كل من أخطأ أو غلط ترك جملةً، وأهدرت محاسنه، لفسدت العلوم والصناعات وتعطلت معالمها". [مدارج السالكين ج٢].

وقال عبد الله بن المبارك: "إذا غلبت محاسن الرجل على المساوئ لم تُذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ على المحاسن لم تُذكر المحاسن". [تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧٦].

وهذا من عبد الله بن المبارك الإمام غاية الإنصاف والعدل في البيان، والعبرة بغالب الحال، فلا نساوي بين من بذل وقته وعمره للعلم والسنة، ثم زلت قدمه بمسائل، بمن غلبت حياته ووقته الوقوف أمام السنة ونصرتها والدعوة إليها.

وهكذا كان يتعامل أهل الحديث في الرواة أيضًا، فيقولون: صدوق، يهم، أو صدوق فيه تشيع أو يدلس، أو غيرها من العبارات، وقد جاء في لسان الميزان لا بن حجر العسقلاني - رحمه الله كثيرًا، كقوله: "خازم بن محمد بن خازم أبو بكر القرطبي: روى عن يونس بن مغيث وغيره، قال ابن بشكوال: كان قديم الطلب وافر الأدب ولم يكن بالضابط وكان يخلط في ما سمعه وقفت له على أشياء قد اضطرب فيها، وكان أبو مروان بن السراج ومحمد بن فرج

الفقيه يضعفانه، وقال أبو جعفر بن صابر الحافظ المالقي في تاريخه: هو ضعيف مات سنة ست وتسعين وأربعمائة وآخر من روى عنه محمد بن عبد الله بن خليل."

وجاء في "العبر في خبر من غبر": "سويد بن سعيد، أبو محمد الهروي الحدثاني، نسبة إلى الحديثة التي تحت عانة، سمع مالكاً وشريكاً وطبقتهما، وكان مكثراً، حسن الحديث، بلغ مئة سنة، قال أبو حاتم: صدوق كثير التدليس."

وذكر الإمام الذهبي – رحمه الله – في ترجمة شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "وقد انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها، وهي مغمورة في بحر علمه، فالله تعالى يسامحه ويرضى عنه، فما رأيت مثله، وكل أحد من الأمة فيؤخذ من قوله ويترك.. " انتهى. [تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٩٢].

وقال الذهبي أيضًا: "ثم إنَّ الكبير من أئمة العلم إذا كثُر صوابه، وعلم تحرِّيه للحق، واتَّسَع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف

صلاحُه ووَرَعُه واتِّباعه، يغفر له، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك". [سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٥، ص٣٢٥].

وقال الإمام ابن القيم – رحمه الله –: "وقد يكون معنى النص بيناً جلياً فلا تختلف الأمة في تأويله وإن وقع الخلاف في حكمه لخفائه على من لم يبلغه أو لقيام معارض عنده أو لنسيانه فهذا يعذر فيه المخالف إذا كان قصده إتباع الحق ويثيبه الله على قصده وأما من بلغه النص وذكره ولم يقم عنده ما يعارضه فإنه لا يسعه مخالفته ولا يعذر عند الله بتركه لقول أحد كائنا من كان". [الصواعق المرسلة: ١/ ٢٠٧].

وهذا كلام نفيس لشيخ الإسلام -رحمه الله- "منهاج السنة النبوية" يبين فيه حال الطوائف من أهل العلم والاجتهاد:

".. أنّ الرجل العظيم في العلم والدين، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه نوع

من الاجتهاد مقرونًا بالظنّ، ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين، ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين:

- طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه.

- وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحًا في ولايته وتقواه، بل في برّه، وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان، وكلا هذين الطرفين فاسد.

والخوارج والروافض وغيرهم من ذوي الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا، ومن سلك طريق الاعتدال عظّم من يستحقّ التعظيم، وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أنّ الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيُحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم". [منهاج السنة النبوية: ٤/ ٥٤٣].

وقال أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –:

"ومن تعصب لواحد بعينه من الأئمة دون الباقين فهو بمنزلة من تعصب لواحد بعينه من الصحابة دون الباقين، كالرافضي الذي يتعصب لعلي دون الخلفاء الثلاثة وجمهور الصحابة، وكالخارجي الذي يقدح في عثمان وعلي رضي الله عنهما فهذه طرق أهل البدع والأهواء، الذين ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أنهم مذمومون، خارجون عن الشريعة والمنهاج الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم.

فمن تعصب لواحد من الأئمة بعينه ففيه شبه من هؤلاء، سواء تعصب لمالك أو الشافعي أو أبي حنيفة أو أحمد أو غيرهم، ثم غاية المتعصب لواحد منهم أن يكون جاهلاً بقدره في العلم والدين، وبقدر الآخرين، فيكون جاهلاً ظالماً، والله يأمر بالعلم والعدل، وينهى عن الجهل والظلم". [مجموع الفتاوى: ٢/ ٢٥٢].

وقال أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –:

"كثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة؛ ويجعل من خالفها أهل البدع وهذا ضلال مبين، فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر؛ وطاعته في كل ما أمر وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

فمن جعل شخصا من الأشخاص غير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة - كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك - كان من أهل البدع والضلال والتفرق". [مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٤٦].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي - رحمه الله -:

"ولما كثر اختلاف الناس في مسائل الدين، وكثر تفرقهم، كثر بسبب ذلك تباغضهم وتلاعنهم، وكل منهم يظهر أنه يبغض لله، وقد يكون في نفس الأمر معذورا، وقد لا يكون معذورا، بل يكون متبعا لهواه، مقصرا في البحث عن معرفة ما يبغض عليه، فإن كثيرا من البغض كذلك إنما يقع لمخالفة متبوع يظن أنه لا يقول إلا الحق، وهذا الظن خطأ قطعا، وإن أريد أنه لا يقول إلا الحق فيما خولف فيه، فهذا الظن قد يخطئ ويصيب، وقد يكون الحامل على الميل مجرد الهوى، والإلف، أو العادة، وكل هذا يقدح في أن يكون هذا البغض لله، فالواجب على المؤمن أن ينصح نفسه، ويتحرز في هذا غاية التحرز، وما أشكل منه، فلا يدخل نفسه فيه خشية أن يقع فيما نهي عنه من البغض المحرم".

ثم قال رحمه الله -: "وهاهنا أمر خفي ينبغي التفطن له، وهو أن كثيرا من أئمة الدين قد يقول قولا مرجوحا، ويكون مجتهدا فيه، مأجورا على اجتهاده فيه، موضوعا عنه خطؤه فيه، ولا يكون المنتصر

لمقالته تلك بمنزلته في هذه الدرجة، لأنه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث إنه لو قاله غيره من أئمة الدين، لما قبله، ولا انتصر له، ولا والى من وافقه، ولا عادى من خالفه، وهو مع هذا يظن أنه إنما انتصر للحق بمنزلة متبوعه، وليس كذلك، فإن متبوعه إنما كان قصده الانتصار للحق، وإن أخطأ في اجتهاده، وأما هذا التابع فقد شاب انتصاره لما يظنه الحق إرادة علو متبوعه، وظهور كلمته، وأنه لا ينسب إلى الخطأ، وهذه دسيسة تقدح في قصد الانتصار للحق، فافهم هذا، فإنه فهم عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم". [جامع العلوم والحكم].

***

سابعًا: هَدْيُ النبي - صلى الله عليه وسلم -

في التوجيه والتصحيح

ثم اعلموا - يا شبابنا - أن معالجة أخطاء الناس إذا ثبتتْ يقينًا، لا تكون إلا بمنهج الإسلام وما كان عليه السلف الصالح، فهذا خطأ الرماة في غزوة أحد، لما تركوا مواقعهم التي أمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بلزومها، نزل قوله - تعالى -: ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]؛ فهل لما ذكر الله - تعالى - أمرهم هنا بثلاثة تعبيرات "فشلتم، وتنازعتم، وعصيتم" - وهم الصحابة - لم يبيِّن حسناتهم في موضع آخر؟ وهل كانوا خوارج على أمر النبي - صلى الله عليه وسلم؟!

وهذا النبي - صلى الله عليه وسلم - يعتزل زوجاته تأديبًا لهن، فقال بعض الناس: إنه طلَّق نساءه، فنزل قوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا

جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣]؛ فماذا نسمِّيهم؟

وبعض المسلمين لما تركوا الهجرة من مكة إلى المدينة لغير عذرٍ شرعي، فأنزل الله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا... ﴾ [النساء: ٩٧] الآية؛ فماذا نقول عنهم؟![الأساليب النبوية للمنجد بتصرف].

قال ابن سعدي – رحمه الله – في تفسير هذه الآية: "هذا الوعيد الشديد لمن ترك الهجرة مع قدرته عليها حتى مات، فإن الملائكة الذين يقبضون روحه يوبخونه بهذا التوبيخ العظيم، ويقولون لهم: { فِيمَ كُنْتُمْ } أي: على أي حال كنتم؟ وبأي شيء تميزتم عن المشركين؟ بل كثرتم سوادهم، وربما ظاهرتموهم على المؤمنين،

وفاتكم الخير الكثير، والجهاد مع رسوله، والكون مع المسلمين، ومعاونتهم على أعدائهم.

{قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْض} أي: ضعفاء مقهورين مظلومين، ليس لنا قدرة على الهجرة. وهم غير صادقين في ذلك لأن الله وبخهم وتوعدهم، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها، واستثنى المستضعفين حقيقة".

وتصحيح الخطأ يكون بحسب بمقتضى الحال، وليس بمنهج واحد مع الجميع، فهذه جملة أحاديث تبين التعامل المختلِف مع المواقف، في تصويبها وتصحيحها:

• فعن ابن عباس: أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما شاء الله وشئت، فقال: ((جعلتني لله عدلاً؟ بل ما شاء الله وحده))؛ رواه أحمد: المسند.

• وعن أبي شريح هانئ بن يزيد قال: وفد على النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - قومٌ، فسَمِعهم يسمُّون رجلاً عبدالحجر، فقال له:

((ما اسمك؟))، قال: عبدالحجر، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((لا، أنت عبد الله))؛ رواه البخاري في الأدب المفرد، وقال الألباني في صحيح الأدب المفرد: صحيح.

• عن يَعِيشَ بن طِهْفَة الغفاري عن أبيه، قال: "ضِفْتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيمَن تَضَيَّفه من المساكين، فخرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الليل يتعاهد ضيفه، فرآني منبطحًا على بطني، فركضني برجله، وقال: ((لا تضطجع هذه الضجعة؛ فإنها ضجعة يُبغِضها الله - عز وجل))، وفي رواية: فركضه برجله فأيقظه، فقال: ((هذه ضجعة أهل النار))؛ رواه أحمد.

• وروتْ عائشة - رضي الله عنها - أن قريشًا أهمَّهم شأن المرأة التي سرقتْ في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - في غزوة الفتح، فقالوا: مَن يكلِّم فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم؟ فقالوا: ومَن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حِبُّ رسول الله - صلى الله عليه

وسلم؟ فأُتي بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فكلَّمه فيها أسامة بن زيد، فتلوَّن وجهُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: ((أتشفعُ في حدٍّ من حدود الله؟!))، فقال له أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العَشِيُّ قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاختطب فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: ((أما بعد، فإنما أَهْلَك الذين مِن قبلكم أنهم كانوا إذا سَرَق فيهم الشريفُ تَرَكوه، وإذا سَرَق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدَّ، وإني - والذي نفسي بيده - لو أن فاطمةَ بنتَ محمدٍ سَرَقتْ، لقطعتُ يدَها))، ثم أمر بتلك المرأة التي سَرَقتْ فقُطِعتْ يدها؛ الحديث في الصحيحين، وهذا لفظ مسلم.

• وعن أنس بن مالك قال: كنت أمشي مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعليه بُرْد نَجْرَاني غليظ الحاشية، فأدركه أعرابي فجَبَذه بردائه جبذةً شديدةً، حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أثَّرت بها حاشيةُ البُرْد من شدة جبذته،

ثم قال: يا محمد، مُرْ لي من مال الله الذي عندك، فالتفت إليه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثم ضحك، ثم أمر له بعطاء".

• وعن أسماء بنت أبي بكر قالت: خرجنا مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حجَّاجًا حتى إذا كنا بالعَرْج نزل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ونزلنا، فجلستْ عائشة – رضي الله عنها – إلى جنب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وجلستُ إلى جنب أبي، وكانت زِمَالة (دابة السفر) أبي بكر وزِمَالة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – واحدةً مع غلام لأبي بكر، فجلس أبو بكر ينتظر أن يطلع عليه، فطلع وليس معه بعيره، قال: أين بعيرك؟ قال: أضللتُه البارحة، قال: فقال أبو بكر: بعير واحد تضله؟! قال: فطَفِق يضربه ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – يتبسم ويقول: ((انظروا إلى هذا المُحْرِم، ما يصنع))، قال ابن أبي رزمة: فما يزيد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على أن يقول: ((انظروا إلى هذا المُحْرِم، ما

يصنع)) ويتبسم؛ رواه أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب المحرم يؤدِّب غلامه، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

• وروى البخاري – رحمه الله تعالى – عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن الحسن بن علي أخذ تمرةً من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – بالفارسية: ((كَخْ كَخْ، أمَا تعرِف أنَّا لا نأكل الصدقة؟)).

• وعن جَرْهَد – رضي الله عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم – مرَّ به وهو كاشف عن فخذه، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((غطِّ فَخِذَك؛ فإنها من العورة))؛ رواه الترمذي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

• وروى البخاري – رحمه الله تعالى – في صحيحه عن جابر – رضي الله عنه – قال: "غزونا مع النبي – صلى الله عليه وسلم – وقد ثاب معه ناسٌ من المهاجرين حتى كَثُروا، وكان من المهاجرين رجلٌ لَعَّابٌ، فكسع أنصاريًّا؛ فغضب الأنصاري غضبًا شديدًا حتى

تَـدَاعَوا، وقـال الأنصـاري: يـا للأنصـار، وقـال المهـاجري: يـا للمهاجرين، فخرج النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: ((مـا بـال دعوى أهل الجاهلية؟))، ثم قال: ((ما شـأنهم؟))، فـأخبر بكسـعة المهاجري الأنصاري، قال: فقال النبـي - صـلى الله عليـه وسـلم -: ((دَعُوها؛ فإنها خبيثة)).

وفي رواية مسلم: ((ولينصر الرجلُ أخـاه ظالمًـا أو مظلومًـا، إن كان ظالمًا فليَنْهَه؛ فإنه له نصر، وإن كان مظلومًا فلينصره))؛ صحيح مسلم.

• وفي صحيح البخاري عن حُمَيد بن أبي حميد الطويل، أنه سَمِع أنس بن مالك - رضي الله عنه - يقول: جاء ثلاثـة رهـط إلى بيـوت أزواج النبي - صلى الله عليه وسـلم - يسـألون عـن عِبَـادة النبـي - صلى الله عليه وسلم - فلما أُخبِروا كأنهم تَقَالُّوها (أي رأى كل منهم أنها قليلة)، فقالوا: وأين نحن من النبي - صلى الله عليه وسلم - قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ (أي: إنهم ظنوا بـأن مـن لم يعلـم

مغفرة ذنوبه يحتاج إلى المبالغة في العبادة أكثر من النبي - صلى الله عليه وسلم - رجاء أن تحصل له المغفرة)، قال أحدهم: أمَّا أنا، فإني أصلي الليل أبدًا، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أُفطِر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوَّج أبدًا، فجاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إليهم، فقال: ((أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟! أمَا والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له؛ لكني أصوم وأُفطِر، وأصلي وأرقد، وأتزوج)).

• وعن أنس أن نفرًا من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - سألوا أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - عن عمله في السر، فقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أنام على فراشٍ، فحمد الله وأثنى عليه، فقال: ((ما بال أقوام قالوا كذا وكذا، لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء؛ فمَن رغب عن سنتي فليس مني))؛ ورواه مسلم.

• وعن ابن عباس: أن رجلاً أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - قد ظاهر من امرأته، فوقع عليها، فقال: يا رسول الله، إني قد ظاهرتُ من زوجتي فوقعتُ عليها قبل أن أكفِّر، فقال: ((وما حملك على ذلك - يرحمك الله؟!))، قال: رأيتُ خَلْخَالها في ضوء القمر، قال: ((فلا تقربْها حتى تفعل ما أمرك الله به))، قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن غريب"؛ صحيح سنن الترمذي.

• وهذا عمر - رضي الله عنه - يقول: "سمعتُ هشام بن حكيم بن حِزَام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاستمعتُ لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقْرِئنيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فكِدتُ أُسَاوِره في الصلاة، فتصبَّرتُ حتى سلَّم، فلبَّبْتُه بردائه، فقلتُ: مَن أقرأك هذه السورة، التي سمعتُك تقرأ؟ قال: أقرَأنيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقلتُ: كذبتَ؛ فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أقرأنيها على غير ما قرأتَ، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله -

صلى الله عليه وسلم – فقلتُ: إني سمعتُ هذا يقرأ بسورةِ الفرقان على حروفٍ لم تُقْرِئنيها، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((أرسله، اقرأ يا هشام))، فقرأ عليه القراءة التي سمعتُه يقرأ، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((كذلك أنزلتْ))، ثم قال: ((اقرأ يا عمر))، فقرأتُ القراءة التي أقرأَنِي، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((كذلك أنزلتْ، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه))؛ رواه البخاري.

• وعن أنس بن مالك قال: "بينما نحن في المسجد مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذ جاء أعرابي، فقام يَبُول في المسجد، فقال أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: مَهْ مَهْ، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((لا تُزْرِمُوه، دَعُوه))، فتركوه حتى بال، ثم إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – دعاه، فقال له: ((إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر؛ إنما هي لذكر الله – عز وجل – والصلاة، وقراءة القرآن))، أو كما قال

رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: فأمر رجلاً من القوم فجاء بدلوٍ من ماء فشنَّه عليه"؛ صحيح مسلم.

• وعن أنس بن مالك حدَّثهم قال: قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم))، فاشتد قوله في ذلك حتى قال: ((لينتهنَّ عن ذلك أو لتُخْطَفَنَّ أبصارُهم))؛ رواه البخاري.

ففي هذه الأحاديث عدة أساليب تربوية نبوية توجيهية في الإرشاد والتصحيح؛ منها الرحمة بالمخالف، وعدم التسرع في تخطئته، وبيان الحق له، وأحيانًا بالزجر المناسب، وصدق القائل:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيَا

* * *

ثامنًا: الخلاصة والتوجيه

إذًا نخلص من ذلك التبيان السالف بعدة نقاط مهمة:

الأولى: أن البشر سوى الأنبياء والرسل غيرُ معصومين.

الثانية: أن تصحيح الخطأ وبيانَه يكون بالعلم الصواب، والأدب الجم، والخلق الجميل، والحكمة البالغة، وليس بالقذف والرمي بالبهتان.

الثالثة: أن منهج هؤلاء ليس منهج السلف في أمور كثيرة؛ منها ما يلي:

(أ) الاشتغال بالتبديع والتفسيق، تحت مسمى تصحيح الخطأ والمسار، والحفاظ على المنهج السلفي.

(ب) الانشغال بالتقليد - لو صح القول - "الأعمى" للشيوخ وطلاب العلم، في هذه المسائل.

(ج) رمي الغير بالجهل والابتداع والخروج، دون محجة بينة، ودليل قاطع لا خلاف عليه.

(د) فصلهم السياسة عن الدين عمليًّا، وإن قالوا هي من الإسلام.

(هـ) إسقاط الأحكام على الناس بالحق والباطل، وتجرِئة الشباب الصغار والأغمار من المبتدئين على فحش القول، ورمي الأكابر من أهل العلم بكل قول وفعل قبيح، وهذا يكفي لهدم العلم ومنزلة العلماء.

الرابعة: أن الواجب عليهم العودة للحق والهُدَى والسنة، والانشغال بما هو أولى لهم في معاشهم ومعادهم.

الخامسة: على أهل العلم الأخيار أن يحذِّروا الشباب وطلاب العلم من خطر هذه المدرسة الفكرية بالدليل الصحيح، وأن يرشدوهم لمنهج أهل السنة والجماعة الصحيح في تبيين الخطأ ونقد المخالف فيما يكون بالتصحيح لا بمنهج التبديع والتجريح.

إن هذا التوجه الفكري يمثِّل نوعًا من الانحراف عن جادة الطريق، ومعاملة الناس بالإحسان، وعذر المخالف في اجتهاده، وتقديم النصيحة بالتي هي أحسن؛ فالواجب دعوتهم للخير والسنة، وتوجيه الشباب لخطرهم على المنهج السلفي خاصة، وتفريق الصف المسلم عامة.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	٣
أولًا: منهج واضح.....	٥
ثانيًا: انحراف عن جادة المنهج.....	٧
ثالثًا: نداء المحب لشبابنا.....	١٥
رابعًا: خطر البدع وأهلها.....	١٨
خامسًا: شبهات وردها.....	٢٤
سادسًا: كلام أهل العلم وإنصافهم.....	٣٤
سابعًا: هدي النبي في التوجيه والتصحيح.....	٤٦
ثامنًا: الخلاصة والتوجيه.....	٥٨
الفهرس.....	٦١

* * *